

لمن الحاكمة أو السيادة في التشريع

الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي

رئيس قسم الفقه الإسلامي بجامعة دمشق
كلية الشريعة



كلما ضعف وازع الدين وغاب سلطانه وتأثيره على النفوس،
وانتشر الجهل وهب التقليد للآخرين، هبت رياح الجاهلية من
جديد، لطس معالم الحق، وإبقاء سيطرة الأهواء والشهوات على
النفوس والرجوع إلى الوراء من غير وعي ولا إدراك،
والمحاولة لتغيير المفاهيم وإفساد القيم العليا.

وهكذا الشأن اليوم في نفوس بعض الناس وبعض نساء العصر، يريدون أن
يعصفوا بشرع الله ودينه، ويتركوا القرآن الكريم والسنة، وهذا تحوّل خطير، بل
هي ردة واضحة المعالم عن الإسلام ذاته، ونسخ لشريعة الله الخالدة إلى يوم القيامة،
سواء أحسن الناس إليها باحتضانها والتزامها واحترامها أو أساءوا إلى نقائها
ومقاصدها، وأرادوا عن حسن نية أو سوء نية هدم هذه الشريعة.

وهنا تبدو الحاجة مهمة جدا لتصحيح المفاهيم، ورد الناس إلى طريق الحق والاستقامة، وتصفية كل آثار محبة المستعمرين وترويج ثقافتهم، ونقل أنظمتهم وقوانينهم الوضعية إلى الساحة الإسلامية، وإذا ضل واضعو القوانين، وطبقوا القوانين الغربية المدنية والجنائية وغيرها، فلم يبق لدعاة التصفية وأذيال الاستعمار من رجال ونساء إلاّ العبث بقوانين الأسرة أو قوانين الأحوال الشخصية التي لم يبق من معالم الإسلام سواها في التطبيق والحكم بموجبها.

وحيث لا بد من بيان مفهوم الحاكمية، وتحديد نوعيتها، ومعرفة المستحق لها، وإجراء موازنة بين حاكمية الله وحاكمية البشر، ليتبين الحق من الباطل، والصواب من الخطأ.

أمّا مفهوم الحاكمية : فهو السلطة العليا أو السلطة المطلقة في وضع الأحكام، وتشريع الأنظمة، وإلزام الناس بها ورقابة تنفيذها. والتنفيذ يبدأ بإصدار القضاة أو المحاكم أحكاما قضائية نابعة منها، ومستمدة من نصوصها، ومراعاة مقاصدها وأهدافها، ثم يأتي تنفيذ هذه الأحكام القضائية في أوساط الناس، وإذا لم يصدر حكم قضائي يظل الناس هم الأمناء والملمزمين أمام الله تعالى الذي سيحاسبه يوم القيامة على احترام أحكام شرع الله وتطبيقها قولاً وعملاً. وللحاكمية أو السيادة نوعان : حاكمية قانونية، وحاكمية سياسية.

أمّا الحاكمية القانونية : فهي وضع أو سن القوانين، لبيان الحقوق والواجبات التي تمس الأفراد، فيصبح القانون واجب التنفيذ، ولا يجوز لأحد تخطئه أو مخالفته، فإذا صدر القانون بعد إقرار أهل الحل والعقد وهم المختهدون في المصطلح الإسلامي أو مجلس النواب أو الشعب أو البرلمان، صار واجب التنفيذ بمجرد إصداره أو إعلانه.

وأما الحاكمية السياسية : فهي الحاكمية الواقعية التي تعنى بتطبيق القوانين والأنظمة فعلا، وإنفاذها بين المواطنين، ومراقبة سرياتها وكفالة احترامها وتطبيقها. وفي ظل الأنظمة الوضعية أو الديمقراطية تعطى الحاكمية القانونية لمجالس النواب، والحاكمية السياسية لرئيس الدولة وحكومته المختارة بأساليب متشابهة، تعتمد في إيجادها على إرادة أو اختيار رئيس الدولة.

أما في ظل الشريعة الإسلامية : فتكون الحاكمية أولا لله عزّ وجلّ، ثمّالة بالقرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة.

والأحقّ بهذه الحاكمية : هو الله عزّ وجلّ، لآيات كثيرة صريحة في كتاب الله مثل قوله تعالى : (إن الحكم إلاّ لله) يوسف : 40 (إنّ الأمر كلّهُ لله) آل عمران : 154 (فعال لما يريد) البروج 16 (فالحكم لله العلي الكبير) غافر : 16 (ألا له الحكم وهو أسرع الحاسبين) الأنعام : 62 (وهو خير الحاكمين) الأعراف : 87 (وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمننا عليه، فاحكم بينهم بما أنزل الله، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق) المائدة 48.

وأنذر الله المعرضين عن حكم الله أو إبداله بغيره، فوصفهم بأشدّ أو صلف العصيان، فقال سبحانه : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) المائدة 44. (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) المائدة 45 (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) المائدة 47.

هذه الآيات وأمثالها تدل دلالة قطعية على أنّ الله تعالى هو صاحب الحاكمية القانونية، وأنّه هو الغالب المطلق الأعلى، ويده مقادير السماوات والأرض وما بينهما : (بيده ملكوت كل شيء) المؤمنون : 77.

وبناء عليه اتفق المسلمون قاطبة من سنة وشيعة ومعتزلة على أن مصدر جميع الأحكام الشرعية أو التشريعية من أوامر ونواه : هو الله تعالى لا يشاركه فيه أحد من الناس فيما وضع من مبادئ وأصول وتشريعات مفصلة محددة، وطريق التعرف عليها ما أنزل الله في قرآنه أو أوحى إلى نبيه محمد ﷺ .

وهذا في أصول الأحكام التشريعية، أما التطبيق والتنفيذ ووضع الأنظمة المفصلة التي لا تمس كيان الشريعة ومبادئها مقاصدها فهو لمتجهد الملة أهل الخبرة والعدالة والأمانة في استنباط الأحكام وهذا دليل على أن الله تعالى لم يهمل عقول الأمة الإسلامية، لتوائم بين الأصول والفروع، وتراعي ظروف التطور والمعاصرة، وتحقق المصلحة العامة للناس من غير مصادقة للشريعة، وهذا ما أوضحه الله تعالى في قوله : (وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به، ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطون منهم) النساء 82.

إن كثير من الأنظمة الفرعية كقوانين التأمين والمعاشات، وأنظمة النقابات، وحقوق العمال وواجباتهم، والقوانين الاقتصادية العالمية، وسياسة الدولة، وبرنامج الحكومة، وخطة الوزارة واللوائح الداخلية للمؤسسات والإدارة، وتنظيم الشركات ونحو ذلك، كلها خاضعة لتقرير خبراء الأمة واختيار الأصلح والأنسب لمسيرة الحياة.

أما أنظمة الأحوال الشخصية أو أحكام الأسرة كنظام عقد الزواج والطلاق أو التطليق والتفريق القضائي، والميراث، والوصية، والنفقة الزوجية، ونفقة القرابة، وحقوق الزوجين، وحقوق الآباء على الأبناء، وحقوق الأبناء على الآباء، وحقوق الجنين، والوقف، والأهلية الشرعية والنيابة في الأعمال والأقوال ونحو ذلك، فهي كالعبادات لا يجوز المساس بها أو تعديلها أو مطالبة الاتحادات النسائية

بالغاء حكم شرعي صريح منها، أو تعديل حكم عملاً بأنظمة الغرب، أو محاولة السكوت عن حكم، وكل ما يمكن فعله للعلماء الذين لا يملكون في شريعة الله إلاّ فهمه وتطبيقه : وهو إيجاد قيود أو شروط مستمدة من النصوص الشرعية، كحمل الناس على احترام أحكام الشريعة، والتأديب بآدابها وأخلاقها، وتوعية الناس بسلامة الحكم الشرعي وعدالته.

إنّ حصر الحاكمية القانونية بالمشروع الأعظم وهو الله تعالى ضمان الحرية الإنسان، والحفاظ على كرامته ومصالحه وإقرار الحق والعدل، وحماية مستقل الأمور دون نظرة ضيقة أو محدودة لا تتجاوز الرؤية السطحية أو الوقتية، وأما إعطاء سلطة التشريع المطلقة والأمر والنهي المطلقين لأحد من الناس بالهوى والعقل المحض فهو إشراك في ربوبية الله، وطريق يؤدي إلى الاستبداد والطغيان والظلم والتعسف، وإهدار الحقوق الموضوعية والإساءة للحرية، والإضرار بالمصالح الخاصة والعامة المتصفة بالتجرد بالمصالح والموضوعية والحياد، دون تأثر بمصلحة الواضع ومراعاة ظروفه الوقتية، ثم ليكن من بعده الطوفان ؟

ولنكن واقعيين، ما الذي جنّاه المسلمون في ظل القوانين الوضعية المضطربة غير التفكك والضياع والفساد والتخلف والعودة إلى شريعة الغاب، أو إلى نظام الجاهلية، وكثرة الجرائم والمنكرات، وإفساد الذوق والأخلاق والمجون، والعري، والغليان والقلق، وكثرة اللجوء إلى المحاكم التي أصبحت تغص بمئات وآلاف القضايا والخصومات، وهذا ما حذرنا القرآن الكريم منه حين قال تعالى : (أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون) المائدة 50.

وإن مقياس الخير والشر والصحة ليست في عقول الناس المحدودة والتأهية والضالة أحيانا كثيرة، وإن رضا الجمهور أو القاعدة الشعبية لا قيمة له إذا صادم مرضاة الله ونظامه، لقوله تعالى : (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله) الأنعام : 116، أي سبيل الحق والعدل والمصلحة الراسخة الثابتة، التي لا تعرف الالتواء أو التخير أو التفريط في غايتها على المدى البعيد.

ولو جعلنا سلطان الحاكمية لسلطة إنسانية، لا نضمن بالتأكيد فلاحا للأمة والمجتمع، بل والدولة، والأفراد، لأنه ليس للإنسان من الكفاءة ومؤهلات الحكم الدائم ما يجعل صلاحية شاملة للحكم على الأفراد في الحاضر والمستقبل، ولأن صفة النزاهة في الأقوال والأفعال، والتجرد عن حماية المصالح الخاصة مشكوك فيها في كثير من الناس، ويعقبها عادة الوقوع في الظلم، وانتشار الفساد في داخل المجتمع، وإضعاف الأمة وهزيمتها نفسيا واجتماعيا وخلقيا أمام الأعداء، بل قد يمتد شريان الفساد إلى الجوار، ثم يعمم الشر، فيكون عقاب الاستئصال والدمار والأحداث والزلازل والبراكين وغير ذلك من ألوان العقاب الإلهي. لقد حسم الإسلام شأن الحاكمية القانونية، وقضى أنها لله تعالى وحده لأمرين : أحدهما إيجابي، والآخر سلبي.

أما الإيجابي فهو إقرار معايير الحق والعدل والمساواة والحرية ورعاية المصالح على المدى الطويل، وإشاعة المحبة والثقة بين الناس، وانتشار الأمن وتحقيق الاستقرار، وضمان وصول الضعفاء لحقوقهم، والحد من غطرسة الأقوياء والظلمة والمتحجرين.

وأما المظهر السلبي فهو كما نشاهد محاربة أو مقاومة ظاهرة الأمراض والعلل الاجتماعية الكثيرة، على رأسها فساد الأخلاق والآداب، وانهماز الذات،

وضعف الشخصية، وكثرة الاحتمالات، والاعتداء على النفوس، والدمار والأموال والأعراض.

إن هؤلاء الذين يرمون العبث بشأن الحاكمية القانونية، ولاسيما المفاسد، والانسلاخ من الأصالة والذات، والارتقاء في أحضان المستعمرين، واتباع كل كبير وصغير لديهم.

وليعلم هؤلاء أنه لا يجتمع الإسلام مع الكفر بحال من الأحوال المنظمة لحياة المجتمع، فالإسلام والإيمان هما التسليم بحاكمة الله القانونية والإذعان لها، والرضا بها، ومحاربة نظام الشريعة في الأحوال الشخصية وغيرها من الأحكام إلا كفر صريح بالقرآن أو الملة والدين أو الانتماء لحقيقة الإسلام.

وما الفرق بيننا وبين صحابة رسول الله ﷺ إلا في شيء واحد ألا وهو الالتزام والطاعة، فلقد كان هؤلاء السلف الصالح يعلنون إذعائهم وطاعتهم الله ربهم، ويتبرؤون مما عداه، وذلك شأنهم وصفتهم في آيات قرآنية كثيرة (إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا) النور : 51.

وهذا أثر من توجيه القرآن الكريم لهم، وتعليمه إياهم، وإرشاده لما فيه خيرهم، والنأي عن الشر والفساد، قال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) النساء 65.

ولا يقتصر الأمر والطاعة على الرجال وحدهم، بل كان هذا أيضا شأن النساء، عملا بالإرشاد الإلهي في قول الله تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا

قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالا بعيدا) الأحزاب .

والخلاصة :

أنّ النلكنم القانونفة النامة هف لله تعالى ولسوله محمد ﷺ ، لقوله تعالى :
(من يطع الرسول فقد أطاع الله) النساء : 80 .

وكذلك النلكنم السفاسفة هف لله تعالى ولسوله ، لأنّ النشرف أو التقنن والنففذ متلازمان ، ولأنّ سلطة النلكنم البشرفة مقصورة على مراقبة نففذ الأحكام الشرعفة وإقرارها وكفالة احترامها بفن الناس ، فالنلكنم أو السلطان الدنفوف معبر عن نلكنم الله القانونفة فف واقع الأمر ، فهو النلكنم الأعلى ، والنلكنم الزمنفون أوصفاء على هذه النلكنم لتكون فعالة ، ومحققة أغراضها وأهدافا العامة والنلكنم .
وسلطة النلكنم الزمنية وقوته تكون بمدى احترامه لنلكنم الله القانونفة ، وإلاّ استحق العزل والطرء ، لأنه أمين على تطبيق شرع الله ، والعمل بكل الوسائل التوفهفة والإعلامفة القديمة والنلكنم على غرس مربة شرع الله ودفنه من غير مساس به ، أو محاولة تشوففه أو العبث به أو تعدفله .

وإنّ العلماء المخلصفن الفوم هم النلكنم على شرع الله ، ولا فحق لأحد منهم محاولة تأوفل النصوص الشرعفة بما يفرضها من محتواها ، أو فترها على أشناس مبنورف الصلة بهذا الشرع .